المملكة المغربية

وزارة العدل | وزارة الداخلية

19 س [2] | D-5627

29 يوليوز 2008 | 4 اغسطس 2008

دوريــة مشتــركة

إلـــى

الســـــادة:

- **ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات**
- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**
- **الوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية**
- **وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية**

الموضوع: الحملة الوطنية لتعميم التسجيل في الحالة المدنية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فغير خاف عنكم أن تحديث قطاع الحالة المدنية بالمملكة وفق تصورات علمية وعملية دقيقة، تمشيا مع البرامج الحكومية الهادفة لتطوير الإدارة المغربية والرفع من مردوديتها، ومسايرة التحولات الجديدة التي عرفتها المملكة، أصبح يفرض بالضرورة تعميم نظام الحالة المدنية على سائر المواطنين، تحقيقا لعدة أهداف من بينها :

1 - حماية حقوق الأطفال وتثبيت هويتهم والحفاظ عليها خاصة بالنسبة للتسجيل في الحالة المدنية، وما يجسده هذا الإجراء من ضمان حقوقهم المتمثلة في الوقاية والعناية بالصحة والسلامة الجسدية والنفسية والتمدرس وغيرها؛

2 - تفعيل مقتضيات القانون المتعلق بالحالة المدنية فيما يرمي إليه من إلزامية خضوع جميع المغاربة لنظام الحالة المدنية؛

3 - الارتقاء بمؤسسة الحالة المدنية، وجعلها تعكس الدور المنوط بها القائم على تسجيل وترسيم الوقائع المدنية الأساسية للأفراد وضبط جميع بياناتها؛

4 - دعم وتيسير تطبيق المخططات الوطنية التنموية، وخاصة مخططات التنمية البشرية؛

5 - توفير خدمات جيدة للمواطنين، واستغلال عقلاني لمعطيات الحالة المدنية على جميع المستويات.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للخطة الوطنية لتأهيل مؤسسة الحالة المدنية، اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق تعميم شامل للتسجيل بالحالة المدنية، تم على إثرها وضع برنامج لحملة وطنية واسعة النطاق بمجموع تراب المملكة، بمشاركة جميع المتدخلين في قطاع الحالة المدنية، تتمحور حول أربع مستويات أساسية :

1) الحملة المؤسساتية : تتوجه هذه الحملة إلى مختلف الوزارات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، لإخبارهم بخطة العمل التي تم وضعها، وتحسيسهم بأهمية مساهمتهم في هذه الحملة عن طريق ممثليهم بالعمالات والأقاليم كل حسب مجال تدخله، كما تم تنظيم ندوة وطنية يومي 7 و 8 يوليوز من السنة الجارية لفائدة السادة مفتشي الحالة المدنية بمقر وزارة الداخلية، حول طرق ومناهج التواصل مع المواطنين وتنظيم الحملة الوطنية والأهداف المتوخاة منها، وتمكينهم من الوسائل الإرشادية الخاصة بالحملة كالمطويات والملصقات والفيلم التعليمي ودليل ضابط الحالة المدنية.

2) الحملة الإعلامية الوطنيـــة : ستنصب على الإخبار المباشر للمواطنين بأهمية تسجيل أبنائهم في سجلات الحالة المدنية، باستعمال جميع

وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والوسائل التقليدية المعمول بها في العالم القروي، بغية تحسيسهم بأهمية التسجيل في الحالة المدنية.

3) الحملة الإقليميـــة : وتستهدف أساسا خلق خلية إقليمية للإشراف على حملة تعميم التسجيل بسجلات الحالة المدنية، وتتبع سير أعمال الفرق المتنقلة التي ستحدث داخل النفوذ الترابي لكل جماعة.

ويرأس هذه الخلية السيد وكيل الملك وبمساعدة ممثل السيد الوالـي أو العامـــل (المفتش الإقليمي للحالة المدنية)، ومن بين مهامها ما يلي :

- تنظيم ندوات تكوينية من طرف المفتش الإقليمي لفائدة ضباط الحالة المدنية ورؤساء المكاتب، تتمحور حول التحسيس بالحملة الوطنية للتعميم والاطلاع على الفيلم التعليمي للحملة، وتزويدهم بحصص المطويات ودليل ضابط الحالة المدنية والملصقات إبان هذه الندوات، استنادا على عدد السكان وعدد مكاتب الحالة المدنية، ودراسة كيفية توزيعها ونشرها لتصل إلى أبعد نقطة في الإقليم وإلى أكبر عدد من المواطنين.
- تحديد واختيار الأماكن العمومية الأكثر إقبالا من طرف المواطنين لوضع الملصقات الخاصة بالدعاية للحملة، مثل مقرات الجماعات والملحقات الإدارية والمستشفيات وباحات الاستراحة والموانئ والمحطات الطرقية والسككية والمطارات ونقط العبور بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.
- التنسيق بين مختلف الفرق المتنقلة، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تعترض عملها.
- الحرص الفعلي على تسجيل المواطنين في الحالة المدنية، وذلك باعتماد نموذج موحد للطلب الذي يقدم باسم المواطن غير المسجل بالحالة المدنية إلى السيد وكيل الملك – نموذج طيه -.

- إعداد تقارير شهرية إحصائية حول نتائج الحملة الوطنية بخصوص ثبوت الزوجية وتعميم الحالة المدنية، من طرف السيد المفتش الإقليمي للحالة المدنية بتنسيق مع السيد وكيل الملك، وموافاة وزارتي العدل والداخلية بها.

4) الحملة المحليـــة : تعتمد على عمل الفرق المتنقلة التي تتولى مهمة إحصاء الأشخاص الغير المسجلين بالحالة المدنية، وإعداد الملفات الإدارية التي ستعرض على القضاء للنظر فيها، والعمل على تيسير مهمة تسجيل المواطنين بالحالة المدنية. وتحدث هذه الفرق على مستوى كل جماعة حضرية و قروية، وتتكـون من :

- ضابط الحالة المدنية أو من يفوض له في ذلك.
- منتخب جماعي.
- كاتب الحالة المدنية.
- عون السلطة المحلية.

و تتحدد المهام الموكولة لهذه الفرق المتنقلة فيما يلي :

- الإشراف على الدعاية لهذه الحملة، وذلك بتمكين أعضائها من وسيلة نقل مجهزة بمكبر للصوت، مع مراعاة خصوصيات اللهجات المتداولة محليا.
- ربط الاتصال المباشر مع الأشخاص غير المسجلين من أجل تقديم طلب التسجيل في الحالة المدنية إلى السيد وكيل الملك لاستصدار أحكام تصريحية في الموضوع.
- فتح سجل خاص بالعمل اليومي لتلقي طلبات التسجيل حسب نوعيتها.
- إعداد الوثائق الإدارية اللازمة حسب كل حالة على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق هدف تعميم التسجيل بالحالة المدنية، والمتمثلة بالخصوص فيما يلي :

- تعذر إنجاز رسوم ثبوت الزوجية عند عدم توفر عقد الزواج، لكون سماع دعوى الزوجية أصبح من اختصاص القضاء، خلال فترة انتقالية أمدها خمس سنوات، خاصة أن سريان هذه المقتضيات سينتهي في أوائل شهر فبراير 2009.

- تطبيق مسطرة المساعدة القضائية، حيث تبين أن هناك اختلافا في الوثائق المطلوبة للاستفادة من هذه المسطرة، التي أقرها القانون لتمكين الأشخاص المعوزين من ممارسة حقوقهم أو الدفاع عنها أمام القضاء.

- البطء في تصفية قضايا الحالة المدنية ودعاوى الزوجية.

واعتبارا لما يمليه الموضوع من أهمية خاصة على مستوى تعميم الحالة المدنية بالمغرب، وأمام الدور الذي أوكله المشرع للمؤسسة القضائية بمقتضى المادة 30 من القانون المتعلق بالحالة المدنية، و المادة 16 من مدونة الأسرة.

ونظرا لكون نجاح هذه الحملة الوطنية رهين بتظافر جهود جميع المتدخلين في الموضوع، وتوفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستيكية، ووضعها رهن إشارة الخلية الإقليمية والفرق المتنقلة.

نطلب منكم – وبكل تأكيد- ما يلي :

أولا – فيما يخص إنجاح أهداف الحملة الوطنية :

- عقد اجتماعات موسعة برئاسة السادة الولاة وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات، وبمشاركة فعالة للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها، مع جميع المتدخلين في قطاع الحالة المدنية بهدف تحديد خطة العمل المزمع تنفيذها على المستويين الإقليمي والمحلي، وتتبع سير أعمالها بصورة دورية ومنتظمة.

- إشراك جميع الفاعلين في قطاع الحالة المدنية على المستوى الإقليمي، من رؤساء الجماعات المحلية وضباط الحالة المدنية والمنتخبين المحليين والسلطات المحلية والمجتمع المدني والمساعدات الاجتماعيات ووسائل الإعلام المحلية ومندوبي الوزارات المعنية.

- منح السلطات المحلية ورؤساء الجماعات المحلية – ضباط الحالة المدنية – كافة التسهيلات للأشخاص غير المسجلين في الحالة المدنية، من أجل الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة لإعداد الملفات القضائية.

- حث المصالح الخارجية لوزارات التربية الوطنية والصحة والتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن التابعة لمختلف العمالات والأقاليم، على إمداد السادة ضباط الحالة المدنية بلوائح الأشخاص غير المسجلين في الحالة المدنية.

- استغلال جميع وسائل الإعلام المتوفرة بالإقليم لتنظيم لقاءات وندوات بالإذاعات الجهوية والمحلية حول موضوع الحالة المدنية.

ثانيا – فيما يخص سماع دعوى الزوجية :

- مضاعفة الجهود وإعطاء الأولوية اللازمة لتصفية ما تبقى من كل زواج غير موثق قبل انتهاء الفترة المذكورة، وذلك بكل الوسائل الملائمة.

- التعامل بمرونة في هذا الصدد، وأخذ الظرفية المتبقية لانتهاء الفترة الانتقالية بعين الاعتبار، ومساعدة المعنيين بالأمر، بمن فيهم الفئات المعوزة وأفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج على إعداد الوثائق المتطلبة.

- العمل وبكثافة على عقد جلسات تنقلية بجميع مراكز القضاة المقيمين، وبمقرات حكام الجماعات عند الاقتضاء للبت في قضايا سماع الزوجية، واستصدار الأحكام التصريحية بالتسجيل بالحالة المدنية.

ثالثا - بالنسبة لاستصدار أحكام تصريحية بالتسجيل في سجلات الحالة المدنية :

- اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى الإسراع باستصدار الأحكام التصريحية بالتسجيل في سجلات الحالة المدنية.

- تسهيل مأمورية المتقاضين من أجل الحصول على المساعدة القضائية وتبسيط الشروط المطلوبة لهذه الغاية، سواء تعلق الأمر باستصدار أحكام تصريحية أو بثبوت الزوجية.

- قيام النيابة العامة بتقديم ملتمسات لاستصدار أحكام تصريحية من أجل التسجيل في الحالة المدنية.

ونظرا لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة، نهيب بالسادة الولاة وعمال العمالات والاقاليم وعمالات المقاطعات، وكذا السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها، ورؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها، الإشراف على هذه الحملة الوطنية وإيلائها كامل العناية والاهتمام وتجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاحها، والحرص على تنفيذ مضمون هذه الدورية بكل دقة وفعالية.

وزيـــر العـــدل **وزيـــر الداخليـــة**